جامعة دمياط

كلية التربية

قسم المناهج وطرق التدريس

**الترتيب العالمى التنافسى وموقع مصر به**

**مع اشارة خاصة للتعليم**

اعداد: ا.د. رضا مسعد السعيد

**المنتدى الاقتصادى العالمى:**

يعد منتدى الاقتصاد العالمي منظمة دولية مستقلة تسعى لتعزيز الواقع العالمي عبر تمكين تفاعل قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الأكاديمي، والمفكرين وصناع القرار لتشكيل أجندات عالمية واقليمية وأجندات للقطاعات الصناعية. وتأسس المنتدى كمنظمة غير ربحية في عام 1971 ، ويقع مقره الرئيس في مدينة جينيف السويسرية. ولا يرتبط المنتدى بأي مصالح سياسية أو يوالي حزب أو قومية محددة. ويصدر تقريرا سنويا عن الحالة التنافسية بين المجالات الحياتية المختلفة فى عدد كبير من دول العام.

**مؤشر حساب التنافسية بين الدول:**

ويستند ترتيب تنافسية الدول في تقرير التنافسية العالمي إلى مؤشر التنافسية العالمي الذي حدده المنتدى الاقتصادى العالمي للمرة الأولى عام2004 حيث يتم احتساب درجات المؤشر في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة قوية من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية يشتمل عليها المؤشر، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، والتي تشكل جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي للدولة بين دول العالم.

وتضم الدعامات الاثنتا عشر للمؤشر الدولى التى تتنافس عيها الدول المختلفة : المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، و كفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والامكانيات التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال والابتكار.

**التقرير الاخير:**

وقد أصدر المنتدى تقريره السنوى للعام 2013-2013 ويشمل الاوضاع التنافسية بين148 دولة حول العالم تغطى قارات العلم السته. ويكشف تقرير التنافسية العالمية أهمية الابتكار وقوة البيئات المؤسسية داخل مؤسسات كل دولة في تعزيز التنافسية بين الدول. ويكشف التقرير ايضا مواصلة الدول عالية الابتكار التي تمتلك مؤسسات قوية، تصدرها لترتيب التنافسية العالمية. ويتضح من التقرير ان الولايات المتحدة خالفت اتجاهها التنازلي لأربعة أعوام واستمرت اليابان فى اتجاهها التصاعدى حيث صعدت إلى المركز التاسع هذا العام.

**ملخص التقرير:**

وكشف التقرير الذى صدر بتاريخ  **4 سبتمبر**2013 عن أن تميّز الابتكار وقوة البيئات المؤسسية بات اليوم ذو تأثيرات متزايدة على تنافسية الاقتصادات العالمية. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي للتقرير فقد حلت سويسرا في مقدمة الترتيب للعام الخامس على التوالي، بينما حافظت كل من سنغافورة وفنلندا على المركزين الثاني والثالث على التوالي. وصعدت ألمانيا مركزين لتحتل المرتبة الرابعة، وخالفت الولايات المتحدة تراجعها لأربع سنوات لتصعد رتبتين وتحتل المركز الخامس. واحتلت هونج كونج التي تخضع لحكم ذاتي المرتبة السابعة، وصعدت اليابان إلى المركز التاسع، بينما حلت السويد في المركز السادس، وهولندا في المركز الثامن والمملكة المتحدة في المركز العاشر.

و أكد التقرير مواصلة الولايات المتحدة لريادتها العالمية في تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة إلى الأسواق، وأتى صعود ترتيب الولايات المتحدة في مؤشر التنافسية هذا العام بفضل التحسّن الملحوظ في أداء أسواقها المالية فضلاًعن تزايد الثقة في مؤسساتها العامة إلا أنه لا تزال هناك مخاوف خطيرة بشأن استقرار اقتصادها الكلي الذي جاء في المرتبة 117 من اجمالي 148 اقتصاد شملها التقرير.

**افضل عشرة دول على مؤشر التنافسية:**

يشير مؤشر التنافسية العالمية 2013 الى المراكز التالية: سويسرا 1 , سنغفافورة 2 , فنلندا 3 ,ألمانيا 4 ,الولايات المتحدة 5, السويد 6 , هونج كونج 7 , هولندا 8 , اليابان 9 , المملكة المتحدة 10, إسرائيل في المرتبة 27 ، وتراجعت مصر 11 مركز عن ترتيبها في العام الماضي لتحقق المرتبة 118 . كما تراجعت كل من البحرين صاحبة المركز 43 ، والأردن صاحبة المركز 68 ، والمغرب التي حلت في الترتيب 77 وصعدت الجزائر إلى المركز 100 بينما دخلت تونس إلى المؤشر مجدداً لتحل في المرتبة 83 وفي منطقة جنوب الصحراء الأفريقية تخطت موريشيوس ( 45 ) جنوب افريقيا ( 53 ) لتتصدر المنطقة كأكثر الاقتصادات تنافسية. ومن بين الدول منخفضة الدخل، حققت كينيا أكبر تحسن متقدمة عشرة مرا كز إلى المرتبة 96 وواصلت نيجيريا صاحبة المركز 120 تراجعها إلى المراكز الدنيا مما يكشف الحاجة الكبيرة لتنويع اقتصادها.

**القدرات التنافسية لدول العالم:**

**1- الدول الاروبية**

على صعيد القارة الأوروبية، استحوذت جهود التعامل مع أزمة الدين وتفتت كتلة اليورو على الاهتمام الدولى على حساب التعامل مع القضايا التنافسية، وأكد التقرير أن دول جنوب أوروبا مثل إسبانيا صاحبة المركز 35 وٕايطاليا التي حلت في المركز 49 والبرتغال ذات المركز 51 واليونان صاحبة المركز 91 ، أصبحت جميعها بحاجة إلى مواصلة التعامل مع نقاط الضعف التي أصابت الجانب الوظيفي وكفاءة الأسواق، وتعزيز الابتكار وتحسين الدخول إلى التمويل من أجل رأ ب الفجوة في تنافسية المنطقة.

و يتعين على بعض أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة أن تعمل هي الأخرى على إشراك قطاع الأعمال، والحكومة، والمجتمع المدني لتطبيق إصلاحات طويلة الأمد. وضمن مجموعة اقتصاديات الدول الخمس الكبرى الناشئة(بريكس)، تواصل الصين صاحبة المركز 29 في مؤشر التنافسية تصدر المجموعة ، تليها جنوب أفريقيا صاحبة المركز 53 ، ثم البرازيل صاحبة الترتيب 56 بتراجع ثمانية مراكز، تليهم الهند التي حلت في المركز 60 ، ثم أخيرا روسيا صاحبة المركز 64 في المؤشر بتقدم ثلاث مراكز.

**الدول الاسيوية :**

أما على صعيد الاقتصادات الآسيوية, فقد أكد التقرير ارتقاء إندونيسيا إلى المركز 38 لتصبح أكثر الدول تحسناً في مجموعة العشرين منذ العام 2006 ، بينما هبطت كوريا ستة مراكز لتحقق المرتبة 25 بينما حلت خلف سنغافورة كل من هونج كونج ذات الحكم الذاتي، واليابان، وتايوان الصينية التي حققت المركز 12 في المؤشر، حيث حافظت جميعها على ترتيبها ضمن أفضل 20 اقتصاد من حيث التنافسية في العالم.

وأظهرت الدول النامية في آسيا أداءً ، واتجاهات شديدة التنوع، حيث جاءت ماليزيا في المرتبة 24 بينما اقتربت كل من نيبال صاحبة المركز 117وباكستان صاحبة المركز 133 ، وتيمور الشرقية التي حلت في الترتيب 138 ، من ذيل قائمة مؤشر التنافسية وفقاً للتقرير. كما انضمت بوتان التي جاءت في المركز 109 ، ولاوس صاحبة المركز 81 ، وميانمار صاحبة المركز 139 إلى المؤشر للمرة الأولى.

**دول الشرق الاوسط :**

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تصدر قطر لدول المنطقة بتحقيق المركز 13 ، تلتها دولة الإمارا ت العربية المتحدة بتحقيق المركز 19 لتدخل قائمة أفضل عشرين اقتصاداً للمرة الأولى. بينما أشار التقرير لتراجع المملكة العربية السعودية رتبتين لتحتل المركز 20 مع احتفاظها بمكانتها ضمن أفضل عشرين اقتصاد.

**دول امريكيا الاتينية :**

وحول قارة أمريكا اللاتينية، أكد التقرير انه على الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الأعوام السابقة، استمرت معاناة الدول اللاتينية جراء انخفاض معدلات الانتاجية وجمود الأداء التنافسي لهذه الدول. وواصلت تشيلي صاحبة المركز34 تصدرها لمرا كز مؤشر التنافسية في المنطقة، حيث حلت قبل دولة بنما صاحبة المركز 40 ، وكوستاريكا صاحبة المركز 54 ، والمكسيك صاحبة المركز 55 ، وهي الدول التي ظلت مستقرة نسبياً.

**دور التعليم والابتكار فى رفع القدرة التنافسية للدول:**

وحول اهمية التعليم والابتكار فى مجال التنافسية العالمية يقول كلاوس شواب المؤسس والمدير التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: باتت عوامل الابتكار تحظى بأهمية متزايدة في قدرة اقتصادات الدول على تحسين استقرارها وتعزيز الرفاهية في المستقبل. وأتوقع التلاشي التدريجي لمؤشرات التمييز التقليدي بين الدول من حيث كونها متقدمة أو أقل تقدماً، ليكون الابتكار هو المقياس الحقيقي للدول كونها دول فاعلة في مجال الابتكار مقارنة بدول أقل فعالية في نفس المجال. وعليه، فمن الضروري أن يعمل قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني بشكل تعاوني من أجل تشكيل منظومة تعليمية متكاملة، وتمكين البيئات التي تعزز الابتكار.

وحول نتائج التقرير اشار خافيير سالا آي مارتين، أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية الى ان التقرير يلقي بالضوء على التحول الذي طرأ على مسار الاقتصاد العالمي منذ عام مضى، عندما كان مفهوم إخماد النيران لا يزال يهيمن على العديد من السياسات الاقتصادية العالمية والإقليمية. ونستشف من نتائج التقرير الحاجة المُلحّة اليوم لأن يقوم القادة ومتخذو القرار في الدول بإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لاقتصاداتهم".

وتعتبر جودة التعليم احد العوامل الاساسية فى الدول التى حققت تقدم سريع فى مجال التنافسية. ويتزايد الادراك عاما بعد عام ان نمو النظم التعليمية فى العديد من البلدان يمكن ان يتجاوب بشكل افضل مع احتياجات اسواق العمل ويساعد اقتصاد الدولة على حل مشكلة فجوة المهارات التى تحتاجها قطاعات الصناعة والانتاج ويؤكد ان راس المال البشرى المدرب جيدا من خلال المؤسسات التعليمية متوفر فى هذه الدول بدرجة كافية لدعم انشطة العمل وتحسين قدرات التحديث والتطوير.

ولذلك من المتوقع فى السنوات القادمة ان تقوم الكثير من الدول التى ترغب فى تحسين وضعها على مؤشر التنافسية العالمية باجراء سلسلة من المراجعات الجادة والمنظمة للنظم التعليمية التى تملكها على المستوى القومى طيلة مراحلها المختلفة من روضة الاطفال حتى الجامعة.

ويعتبر التعليم الجيد والتدريب احد الدعامات الاساسية لقياس مستوى التنافسية الدولية حيث يحتل الدعامة رقم (5) . ويعتبر دعامة جوهرىة للدول التى تريد لاقتصادها ان ينمو ويذهب ابعد من مجرد الانتاج البسيط للسلع والخدمات الى التجديد والابتكار.

ويتطلب الاقتصاد العالمى هذه الايام من الدول المتنافسة ان تملك تجمعات من العمال المتعلمين والمدربين بشكل جيد حتى يصبحوا قادرين على اجراء الاعمال الكبيرة والمركبة وعلى التكيف السريع مع البيئات المتغيرة والاحتياجات المتزايدة والتطورة لنظم الانتاج. ويقيس بند التعليم فى مؤشر التنافسية العالمية معدلات الانخراط الثانوى والفرعى فى مؤسسات التعليم بالاضافة الى جودة التعليم الابتدائى من منظور قادة العمل ورجال الاعمال. وياخذ بند التعليم فى الاعتبار ايضا مستوى التدريب والتنمية للعاملين فى مؤسسات الدولة بسبب اهمية التدريب المهنى والمستمر داخل مواقع العمل - وهو امر تم تجاهله فى الكثير من الاقتصاديات – رغم اهميته القصوى من اجل التاكد من النمو الثابت لمهارات العمال وبالتالى نمو الاقتصاد وارتفاع قدرته على المنافسة.

**موقع مصر فى تقرير التنافسية الدولية:**

مثل مصر فى هذا التقرير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حيث قام المركز بتطبيق مؤشر التنافسية العالمية داخل مصر وجمع البيانات الخاصة بكل بعد من الابعاد الاثنا عشرة ومن بينها التعليم الابتدائى. ويتضح من التقرير ان مصر تحتل المركز 118 بشكل عام فى التقرير ونفس الترتيب 118 فى المتطلبات الاساسية (40%) والمرتبة 109 فى مجال محفزى الكفاءة والرتبة (50%) والرتبة 104 فى مجال التحديث والعوامل المركبة(10%). وفيما يلى تفصيل لمراكز مصر على ابعاد المؤشر الرئيسية والفرعية.

1- الاحتياجات الأساسية: (40.0%) 118 3.8 1-1 المؤسساتية 3.3 117

1-2 البنية التحتية 98 3.3

1-3 بيئة الاقتصاد الكلي.. . 140 3.2

1-4 التعليم الابتدائي والصحة.. 5.3 100

2- معززات الكفاءة : (50.0%) 3.6 109

2-1 التعليم العالي والتدريب...118 3.1

2-2 كفاءة السوق السلع... 119 3.9

2-3 كفاءة سوق العمل.. 146 3.0 2-4 تنمية السوق المالية...119 3.4

2-5الجاهزية التكنولوجية... 100 3.2

2-6 حجم سوق العمل 29 4.8

3- عوامل الابتكار والتطور: (10.0%). 104 3.3

3-1 تطور الأعمال...84 3.8

3-2 التحديث والتجديد 2.8 120

يتضح مما سبق ان جميع مجالات التنافسية فى مصر تقع فى مراكز متاخرة(المركز 100 او اكثر) ولم يحصل على مراكز متقدمة فى التقرير الا مجال سوق العمل ومجال تطور قطاع الاعمال فقط وهذا يفسر سر حصول مصر على المركز 118. ومن العوامل الأكثر إشكالية فى مصر والتى تعوق قيامها بالأعمال الاقتصادية بشكل تنافسى والتى ادت الى حصول مصر على مراكز متاخرة فى الكثير من المناطق على مؤشر التنافسية ما يلى:

1- عدم الاستقرارالسياسى 22.9

2- عدم استقرار الحكومة 14.7

3- السرقات والجرائم 9.3

4- اتاحة الحصول على تمويل. 7.8

5- الفساد 7.5

6- عدم ملائمة القوى العاملة المتعلمة 6.4

7- قواعد صرف العملات الأجنبية... 5.7

8- ضعف أخلاقيات العمل لدى القوى العاملة الوطنية. 5.4

9- عدم الحصول على إمدادات كافية للبنية التحتية 4.5

10- معدلات الضرائب العالية 4.2

11- التضخم 3.7

12- القواعد الضريبية 2.5

13- الأنظمة التقييدية لسوق العمل.. 2.1

14- البيروقراطية الحكومية غير الفعالة 1.9

15-الامكانات غير الكافية للتحديث 1.2

16- ضعف الصحة العامة... 0.3

ويلاحظ من الجدول السابق ان التعليم ليس هو التحدى الاول الذى يعيق قدرات مصر على التنافسية ولكن تسبقه تحديات كثيرة منها عدم الاستقرارالسياسى و عدم استقرار الحكومة و السرقات والجرائم و اتاحة الحصول على تمويل و الفساد وكلها عوامل تسهم بشكل كبير فى اضعاف التعليم.

ويوضح الجدول التالى مراكز مصر بالتفصيل على مؤشر التنافسية الدولية:

المؤشر العالمي للقدرة التنافسية في 2013–2014

"تقرير القدرة التنافسية العالمية"

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

**ابعاد المؤشر الدرجة مؤشر**

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

**البعد الاول:**

1.01 حقوق الملكية الفكرية 101 3.7

1.02حماية الخامات العقلية... 3.2 ….. .......94

1.03تسريب الأموال العامة... 2.5 .116..........

1.04 ثقة الجمهور في السياسيين... 2.8 .............82

1.05المدفوعات غير النظامية والرشاوى 3.4 ..... 101…..

1.06 استقلال السلطة القضائية 82 3.5

1.07المحسوبية في اتخاذ القرارات 3……… ....80

1.08التبذير في الإنفاق الحكومي... 2.1 .. .........135

1.09 قواعد عبء الحكومة... 3.2 .......... ...96

1.10كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات.. . 3.2 .......... ..106

1.11كفاءة الإطار القانوني في البندان الصعبة. ... 3.2 ........... 94

1.12الشفافية في عملية وضع السياسات الحكومية.. 3.9 ............90

1.13 تكاليف اعمال الإرهاب... 2.6 ............148

1.14 تكاليف اعمال الجريمة والعنف... 2.3 .............143

1.15الجريمة المنظمة 3.4 .............138

1.16موثوقية خدمات الشرطة... .. 2.9 ............132

1.17 السلوك الأخلاقي للشركات... 4.1 .............57

1.18 قوة مراجعة الحسابات ومعايير التقارير 3.8 ............122

1.19فعالية مجالس الشركات... 3.6 ............141

1.20حماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم... 3.8 ............97

1.21قوة حماية المستثمر، 5.3 .............69

**البعد الثانى: جودة البنية التحتية**

2.01 جودة البنية التحتية الشاملة... 3.3 .......... .118

2.02 جودة الطرق... 2.7 ..........122

2.03 جودة البنية التحتية للسكك الحديدية... 2.7 ........... .63

2.04 نوعية البنية الأساسية للموانئ... 4.1 .......... ..80

2.05 نوعية البنية التحتية للنقل الجوي... 4.8 ........ ....59

2.06 مقاعد الطيران المتاحة كم/الأسبوع، الملايين 710.5…… .33

2.07 نوعية إمدادات الكهرباء... 3.4 .......... ..107.

2.08 اشتراكات الهاتف المحمول 61 115.3

2.09 خطوط الهاتف الثابت 92 10.2

**البعد الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي**

3.01 توازن الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي 10.7.…..146

3.02 إجمالي المدخرات الوطنية، % الناتج المحلي الإجمالي 13.6 .........108

3.03 التضخم السنوي % التغيير 8.6 ...........122

3.04 الديون الحكومية العامة، % الناتج المحلي الإجمالي 80.2 ... ...129

3.05 التصنيف الائتماني في البلاد، 35.1 ..........94

**البعد الرابع: الصحة والتعليم الابتدائي**

4.01 أثر الملاريا على الأعمال. لا تنطبق 1

4.02 حالات الملاريا لا تنطبق 1

4.03 تأثير الأعمال التجارية من السل 5.6 ...............70

4.04 حالات السل. 17.0 ..............38

4.05 أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الاعمال 6 ..............40

4.06 انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الكبار o.10 ..............11

4.07 معدل وفيات الرضع، من بين 1000 مولود 18.0 ..........83

4.08 سنوات العمر المتوقع 73.2 ........... 83

4.09 جودة التعليم الابتدائي 2.0 ................148

4.10 صافي االانخراط بالتعليم الابتدائى 95.6 ..............58

**البعد الخامس: التعليم العالي والتدريب التعليم الثانوي**

5.01 الاستيعاب الإجمالي بالتعليم الثانوى % 72.5 102

5.02 الاستيعاب الإجمالي فى المناطق المهمشة % 27.8 .. .. ... ....82

5.03 جودة النظام التعليمي... 2.2.................145

5.04 جودة تعليم الرياضيات والعلوم.. . 2.2 ...... .....145

5.05 جودة إدارة المدارس... 2.3....... ......145

5.06 اتاحة شبكة الإنترنت في المدارس... 2.7 ... ..........125

5.07 توافر خدمات التدريب والبحث... 3.7 …... .......103

5.08 مستوى تدريب الموظفين... 3.1 ........ ......138

**البعد السادس:**

6.01 كفاءة سوق السلع كثافة المنافسة المحلية... 4.1 ....... .....131

6.02 قدر هيمنة على السوق... 3.3 ... .......109

6.03 فعالية سياسة مكافحة الاحتكار... 3.2 .... ........132

6.04 أثر الضرائب على الحوافز الاستثمار... 3.6 ..... .......85

6.05 معدل الضريبة الإجمالية ، الأرباح % \*... 42.6 ....... .....92

6.06 رقم إجراءات لبدء الأعمال التجارية \*... 6 ........ ....47

6.07 رقم أيام لبدء الأعمال التجارية \*... 7 ....... ..... 25

6.08 تكاليف السياسة الزراعية.. . 3.3 ...... ....119

6.09 انتشار الحواجز التجارية... 3.6 ..... .....136

6.10 التعريفات التجارية، واجب % \*... 17.7 ... .......143

6.11 انتشار الملكية الأجنبية... 3.6 ....... ...124

6.12 آثار الأعمال للقواعد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر... 3.6 ..........122

6.13 عبء الإجراءات الجمركية... 3.8 .... ....... 89

6.14 درجة الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 33.3 ... .......109

6.15 التوجه نحو العملاء... 4.9 ..... .......44

6.16 التطور المشتري... 2.7 ....... ... ...124

**البعد السابع: كفاءة سوق العمل**

7.01 التعاون في علاقات العمل وأرباب العمل... 3.8 ..........117

7.02 مرونة تحديد الأجور... 5.3 ............44

7.03 توظيف وإطلاق الممارسات... 3.3 ..........120

7.04 التكرار وتكاليف، وأسابيع من الراتب \*... 36.8 ..........136

7.05 أثر الضرائب على إيجاد حوافز للعمل... 2.8 ... ......125

7.06 الأجور والإنتاجية... 3.1 ... .......131

7، 07 الاعتماد على الإدارة المهنية... 3.1 ..... .....137

7.08 البلد القدرة على الاحتفاظ بالمواهب... 2.3 .... ......133

7.09 قدرة البلد على جذب المواهب... 2.2 ... .......131

7.10 قوة المرأة في قوة العمل، نسبة للرجال \*.. 0.32 ..........143

**البعد الثامن: تنمية السوق المالية**

8.01 توافر الخدمات المالية... 3.8 ....... ...112

8.02 القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية... 3.7 ...... ....106

8.03 التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية... 3.9 ............ 46

8.04 توافر رأس المال الاستثماري ... 2.4 ....... ... 100

8.05 سهولة الحصول على قروض... 2.9 ........ ....51

8.06 سلامة المصارف... 4.0 ....... ...125

8.07 التنظيم لبورصات الأوراق المالية... 3.6 ......... . 105

8.08 مؤشر الحقوق القانونية ، وقد (أفضل) \*... 3 ..... ... ..118

**البعد التاسع: الجاهزية التكنولوجية**

9.01 توافر أحدث التقنيات... 4.1 ..........117

9.02 استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركة... 4.2 ..........110

9.03 الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا... 4.2 ..........100

9.04 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، % \*44.1 ..........75

9.05 اشتراكات الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض2.7 ..........93

9.06 الإنترنت الدولي عرض النطاق الترددي 4.1 ..........119

9.07 اشتراكات النطاق العريض المتنقلة/100 .. 26.9 ..........59

**البعد العاشر: مؤشر حجم السوق المحلية**

10.01 حجم السوق، والمولودين (أفضل) \*... 4.8 ............ 26

10.02 مؤشر حجم السوق الأجنبية ، المولودين (أفضل) 5.0 .... ........48

10.03 الناتج المحلي الإجمالي 540.0. ..26

10.04 الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 19.7 .... ......134

**الركن الحادي عشر: الأعمال التطور**

11.01 كمية التوريد المحلي... 4.6 .......... .. 85

11.02 نوعية الموردين المحليين... 4.1 ... .......100

11.03 حالة التنمية العنقودية... 4.1 ... .........49

04, 11 طبيعة الميزة التنافسية... 3.5 .... .......66

11.05 اتساع سلسلة القيمة... 3.6 .... .......79

11.06 مراقبة التوزيع الدولي... 3.9 .......... ..77

11.07 تطور عملية الإنتاج... 3.3 ...... .. ..107

11.08 مدى التسويق... 3.6 ..... ... ..109

11.09 الرغبة في تفويض السلطة... 4.1 ...... ... ...40

**البعد الثانى عشر: القدرة على الابتكار**

12.01 الامكانات المتاحة للابتكار... 3.1 ..... .....111

12.02 جودة مؤسسات البحث العلمي... 2.7 ... .......127

12.03 شركة الإنفاق على R&D 123 ..........2.5

12.04تعاون الجامعة مع الصناعة R&D 2.6 133

12.05.الانفاق الحكومى على نواتج التكنولوجيا المتقدمة 3.0 ...... ....116

12.06 توافر العلماء والمهندسين... 4.4 ..... .....54

12.07 تطبيقات براءات الاختراع PCT، /مليون 0.6 ............74

ويتضح من البيانات السابقة ان مصر تحتل المركز 117 فى مجال المؤسسات والرتبة 98 فى مجال البنية التحتية والرتبة 140 فى مجال بيئة الاقتصاد الشامل والرتبة 100 فى مجال الصحة والتعليم الابتدائى وفى بعد محفزى الكفاءة احتلت مصر الرتبة 118 فى مجال التعليم العالى والتدريب والرتبة 119 فى مجال كفاءة اسواق المنتجات والرتبة 146 فى مجال كفاءة سوق العمل والرتبة 119 فى مجال كفاءة سوق التمويل والرتبة 100 فى الانقرائية التكنولوجية والرتبة 29 فى مجال حجم السوق وفى بعد التحديث والعوامل المعقدة احتلت مصر الرتبة 84 فى مجال تعقد الاعمال والرتبة 120 والجدير بالذكر ان مصر كانت تحتل العام الماضى بشكل عام الترتيب 115 ويسبقها فى الترتيب اسرائيل التى تحتل الترتيب 27 وجميع الدول العربية باستثناء اليمن التى تحتل الترتيب 145

ويكشف التقرير ان ترتيب مصر فى تقرير التنافسية وقدرتها على النمو والتحرك للامام قد تراجع هذا العام بمقدار 11 مركز وقد تاثر هذا التقييم بحال الانتقال الثورية التى تعيشها مصر منذ بداية ثورات الربيع العربى وقد خفض الموقف الامنى الضطرب وحالة عدم الثبات السياسى.

وبالرغم من ان حل مشكلة الانقسام السياسى يبقى اولوية حتى تاريخ كتابة هذا التقرير فان معظم العوامل التى يمكن ان تكون خادعة حول استمرارية الدولة وقدرتها على الثبات على المدى المتوسط او البعد سوف تكون عوامل اقتصادية بالدرجة الاولى. ولذا فان ارساء الثقة من خلال برنامج صادق وسريع للاصلاح يعتبر امرا جوهريا لمستقبل مصر ولتحقيق النمو المطلوب فى حجم اكبر للسوق واقتراب اكثر من الاسواق العالمية.

وطبقا للتقرير هناك ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة لتوفير إمكانات كبيرة لحجم السوق وقربها من الأسواق العالمية الرئيسية في البلاد. ،. أولاً، تدهورت بيئة الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى 140 بسبب اتساع العجز المالي وارتفاع المديونية العامة، واستمرار الضغوط التضخمية. ولذا ستكون خطة توحيد مالي ذات مصداقية مرتفعة ، مصحوبة بإصلاحات هيكلية، ضرورة من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في البلاد.

هذا وقد يكون من الصعب في أوقات ارتفاع أسعار الطاقة، ان يستأثر الدعم بحصة كبيرة من النفقات العامة. ومع ذلك، فانه يمكن من خلال استهداف أفضل للدعم يدعم النظام المالي مع حماية الفئات الأكثر ضعفا. وثانيا، سوف تؤدى التدابير الرامية إلى تكثيف المنافسة المحلية إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة وتسهم ايضا في تنشيط الاقتصاد من خلال توفير فرص الوصول إلى الوافدين الجدد. وهذا، بدوره، سيجعل القطاع الخاص في البلاد أكثر دينامية، مما يسهم في إيجاد فرص عمل اكثر. وثالثاً، لجعل أسواق العمل مرنة (141) وأكثر كفاءة (145) يجب زيادة فرص العمل في الأجل المتوسط

وفى أفريقيا جنوب الصحراء ما زال معدل النمو مثيرا للإعجاب حيث يقرب من 5 في المائة مقارنة مع عام 2012 (مع توقعات مماثلة للعامين المقبلين)، وليس من المؤكد تقديم شيء مضيء في اقتصاد عالمي خلاف ذلك . في الواقع، يسجل فقط الناشئة فى آسيا نمو أعلى وقد حدث النمو على ظهورهم الى حد كبير بسبب الاستثمار القوى وأسعار السلع الأساسية المواتية، وموقف الاقتصاد الكلي الجيد. ومع ذلك، هناك بعض الاختلافات الإقليمية، وفي الواقع، تواصل -"أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" تقدمها من حيث القدرة التنافسية الكامنة، حيث تعكس واحدة من الاختلافات الإقليمية الهامة في مؤشر التنافسية، بدءاً من موريشيوس (تجاوزت جنوب أفريقيا وتأتي هذه السنة في الرتبة 45) وهى فى مرتبة ادنى من تشاد التى احتلت المركو 14 فى الدول ذات الاقتصادات ذات العلاقات الأوثق مع الاقتصادات المتقدمة، مثل جنوب أفريقيا، التى لم يعد اقتصادها بعد إلى معدلات النمو قبل الأزمة. وبصورة أعم، مسارات أفريقيا جنوب الصحراء ككل بقية العالم في القدرة التنافسية ما زالت ضعيفة، مما يتطلب بذل جهود عبر العديد من المجالات...

و لوضع المنطقة على مسار النمو والتنمية المستدامة و الذهاب يشدة إلى الأمام يجب مراعاة ما يلى : لا تزال المنطقة تسجل عجزا عميقا في البنية التحتية. وباﻹضافة إلى ذلك، عموما فى أفريقيا جنوب الصحراء لا يزال هناك تقصير إلى حد كبير في توفير الرعاية الصحية والتعليم الأساسي (رتبة سيشيل وموريشيوس فقط في النصف العلوي من التصنيف العالمي).

ويلاحظ ان التعليم العالي والتدريب أيضا بحاجة إلى مزيد من التطوير حيث يقف الأداء الضعيف في المنطقة عبر جميع المتطلبات الأساسية للقدرة التنافسية في تناقض صارخ الاداء القوى نسبيا في كفاءة السوق، حيث ان الاقتصادات المتوسطة توفردخل في المنطقة جيدا نسبيا (رتبة جنوب أفريقيا وموريشيوس وكينيا في أعلى 20 في المائة في تنمية السوق المالية). وللتحرك إلى الأمام، يلاحظ ان استيعاب التكنولوجيا لا تزال ضعيفة، فى معظم بلدان افريقيا باستثناء الاقتصادات الثلاثة فقط (جنوب أفريقيا وموريشيوس وسيشل) التى تقع فى النصف العلوي من تصنيفات المؤشر.

**تحليل مؤشرات التعليم:**

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائى يتضح من التقرير ان جودة التعليم الابتدائى حصلت على المركز الاخير 148 وحصل صافى استيعاب الطلاب فى المدارس على المركز 58 فى حين حصل عدد السنوات المتوقع التى يقضيها الطالب فى المدرسة على المركز 83. وحصل مستوى الاستيعاب فى التعليم الثانوى على المركز 102 والاستيعاب فى المناطق الريفية على المركز 58 وتاخر مركز جودة النظام التعليمى وجودة تعليم الرياضيات والعلوم وجودة ادارة المدارس الى المركز 145 وواكب ذلك حصول اتاحة خدمات فى المدارس الى المركز 125 بينما حصل توافر خدمات البحث والتدريب على الانترنت الى المركز 103 الانترنت واحتل مستوى تدريب الموظفين بالتعليم المركز 138.

**متطلبات تحسين ترتيب مصر فى التقرير القادم:**

لرفع مركز التعليم بشكل والتعليم الابتدائى بشكل خاص فى تقرير المنتدى التنافسى العام القادم 2013/2014 يجب على القائمين على شئون وزارة التربية والتعليم القيام بما يلى بشكل عاجل:

1- رفع نسبة الاتاحة للاطفال فى عمر 4 سنوات بمرحلة رياض الاطفال لتصل من 28% الى 60% على الاقل من خلال حلول من خارج الصندوق بعيدة عن معضلة نقص التمويل الحكومى لبناء العدد المطلوب من المدارس خاصة فى القرى والمناطق المهمشة.

2- تعميم مشروع القرائية على جميع طلاب مرحلة التعليم الاساسى من الصف الاول الابتدائى حتى الصف الثالث الاعدادى وامتداده الى الدبلومات الفنية.

3- وضع منظومة الكترونية لضبط عمليات القبول والاستيعاب فى الصف الاول بالمدارس الابتدائية من ناحية والقضاء التام على التسرب اثناء الدراسة خاصة فى المرحلة الاعدادية بسبب الفقر او العمل لمساعدة الوالدين ويتم ذلك بالتعاون مع ادارة السجل المدنى بوزارة الداخلية ةووزارة التنمية الادارية ووزارة الاتصالات.

4- تدريب عاجل لجميع معلمى المرحلة الابتدائية الذين تم تعينهم بعد الثورة وكلهم غير تربوين وفتقرون الى ابسط المهارات الازمة للتدريس بالمرحلة الابتدائية.

5- تفعيل نظام التقويم الشامل واساليب التعلم النشط بكل قوة داخل المدارس الابتدائية ختى تصبح المدارس جاذبة للطلاب ومرتبطة بمشكلات الحياة اليومية.

6- الاهتمام بالتدريس العملى وتنشيط الورش والمعامل بالمدارس الابتدائية حتى يصبح التعليم الابتدائى مكسبا لبعض المهارات العملية ومرتبطا بسوق العمل.

7- التخلص من المدارس الاعدادية المهنية وتحويلها الى مراكز تدريب مهنى بالمدارس الثانوية الصناعية حتى لا تظل دليلا دامغا على عدم جودة التعايم الابتدائى فى مصر باعتبارها مجرد جراج للتلاميذ الفاشلين فى المرحلة الابتدلئية وجراح ايضا للمعلمين الكسالى الذين يحرصون كل الحرص على التواجد داخل هذه المدارس حتى يتغيبون دون ضابط او رابط.

8-توفير بنية تحتية تكنولوجية بالمدارس الابتدائية حيث لا يتعدى نسبة عدد المدارس الابتدائية التى تتواجد بها معامل كمبيوتر 20% من المدارس الابتدائية فى مصر. مع توصيل هذه المدارس بخدمات الانترنت والات البحث عن المعلومات والمعرفة.

9- توفير عدد كاف من معلمى العلوم والرياضيات المدربين جيدا للتدريس فى المدارس التجريبية ومدارس اللغات بكفاءة لغوية وتخصصية مع تحيث هذه التدريبات من حين الى اخر حيث انه لا يوجد معلم مؤهل حاليا فى المدارس الحكزمية المصرية قادر على تدريس العلوم او الرياضيات بدون مشكلات فى اللغة او التخصص.

10- تحفيز كل المدارس الابتدائية فى مصر للتقدم لهيئة ضمان الجودة للحصول على الاعتماد ودعم الهيئة ماليا لتحقيق ذلك حيث يتروح عدد المدارس التى حصلت على الاعتماد فى كل مراحل التعليم حول 2500 مرسة فقط من بين 49000 مدرسة.

11- التواصل بين الوزارة والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية بغرض امداد المركز بالبيانات الصحيحة والدقيقة حول التعليم الابتدائى وجميع مراحل التعليم ومتابعة التقارير التى يرسلها المركز للمنتدى التنافسى الدولى كل عام.

المرجع:

*The Global Competitiveness Report 2013–2014: Full Data Edition* is published by the World Economic Forum within the framework of The Global Competitiveness and Benchmarking. NetworkWorld Economic Forum Geneva Copyright © 2013